الْمَجَازُ

بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ

المجلس الرابع

لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ /

مُحَمَّد مُحَمَّدِيْ بْنِ مُحَمَّدْ جَمِيل النُّورسْتَانِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ وَ غَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له ومَن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهَدي هَدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالةٍ في النار، ثم أما بعد:

لا زلنا مع موضوع (المجاز)، وهذا الموضوع يبدو أنه سيأخذ منا وقتًا إضافيًّا، لأن هناك بعض الأمور لابد أن نتحدث عنها ما دام أننا بدأنا فيه، وموضوع اليوم؛ ينبغي أن يكون هو الأخير في هذه السلسلة، ولكن بسبب بعض الانشغالات وبعض الأمور؛ لم أستطيع أن أهيء المادة حسب التسلسل المطلوب، فلذلك آثرت أن نأخذ اليوم هذا الموضوع الذي كنت أريده آخر هذه الحلقات، وهو موضوعٌ يتعلق بالقرينة، سبق أن ذكرنا أن من دعائم المجاز أمران:

- القرينة: وهي التي تمنع من إرادة الأصل والحقيقة.
- والعلاقة: التي تحدد المراد.

القرينة؛ تصرف وتمنع وتحجب، المعنى الأصلي، أو المعنى الحقيقي.

والعلاقة؛ تبرر تحديد المراد المزعوم، لأن الأصل في الكلام أن يُحمل على الحقيقة، ولا يُعدل إلى المجاز إلا لدليلٍ صارفٍ عن الحقيقة، وهذا الأمر متفقٌ عليه بين جميع القائلين بالمجاز، لم يختلف في ذلك أحدٌ منهم، وأكدوا ذلك أيضًا بأن الأصل في الكلام هو الحقيقة والمجاز خلاف الأصل، واستدلوا لكون الحقيقة هي الأصل بأدلةٍ كثيرةٍ ليس هذا موضوعها.

وعلى هذا؛ فالقرينة التي نتحدث عنها من المراكز المهمة في البحث المجازي، فهي الفارق الأساس، الذي يميز بين الحقيقة والمجاز عند القائلين به.

موضوع اليوم؛ هو برمَّته أو في أغلبه على القول بالمجاز، حتى أبين أن المجازيين حتى على القول به؛ إنما يوظفونه ويستخدمونه فيما يريدونه من التأويل الباطل، وليس له علاقة بمحاولة فَهم مراد المتكلم، إنما المنظومة هذه كلها لتحقيق مراد المتلقي وليس المتكلم، وبالتالي سنعرف أن المنظومة كيف أنها –كما كررت مرارًا– تبدأ من التحكم، تمر بالتحكم، وتنتهي بالتحكم، قلنا أنه لا مانع للحقيقة إلا كونها مستقلة بالإفراد دون القرينة، واللفظ الذي لا يُفهم منه المعنى المراد إلا بالقرينة؛ فهو عندهم مجاز.

وأعيد وأكرر أن المراد بالقرينة في باب المجاز؛ هو الأمر الذي يصرف الذهن عن المعنى الأصلي للكلمة إلى المعنى المجازي لها، إذن وظيفتها في باب المجاز؛ حجب المعنى الحقيقي، وتركيز الانتباه حول المعنى المجازي فقط، هذه هي القرينة، أما العلاقة كما قلت هي الأمر الذي يقع به الارتباط بين المعنى الحقيقة والمعنى المجازي، فيصح تحديده أو تبرير تحديده، لأن هناك مانع حقيقي، جاء المجازي وقال المعنى الحقيقي تستحيل إرادته هنا، لماذا؟ لأن هناك قرينة توجب الصرف الكلامي من الحقيقة إلى المجاز، طيب؛ القرينة منعت، بعد ما أخرجت الكلام عن ظاهره المتبادر إلى الذهن وعن حقيقته باعترافك؛ صار مشاعًا، هذا يريد هذا وهذا يريد هذا وهذا يريد هذا كلٌّ يعبث به حسب مراده.

فما الذي يضبط الأمر عندهم؟ العلاقة، القرينة منعت، والعلاقة حددت وبررت، إذا كانت القرينة فعلًا حقيقية وصحيحة؛ يكون الكلام من باب التفسير لا أحد ينكرها، إذا كان القرينة فعلًا قرينة صحيحة؛ فهذا يكون من باب التفسير ولا أحد ينكرها، ولكننا نحن أمام منظومةٍ وضِعت لهدفٍ معين، بدأوا بشيء واستمروا فيه بأشياء وانتهوا إلى شيءٍ محدد الذي هو المقصود من الأساس كله، كلمة المجازيين متفقة أو تكاد تكون متفقة، هذا التحفظ فقط لأن البعض لما شاور أو ضعف موقفه بدأ ينفلت يمينًا و..، ولكن المنازع في الأصل؛ ليس هناك مَن ينازع فيه، هذا الأصل الذي ذكرته.

قبل أن أبدأ؛ أشير إلى اضطرابٍ آخر هنا في باب الحقيقة في باب القرينة.

ذكرت؛ أن القرينة عندهم هي مانعة من إرادة المعنى الأصلي، أليس كذلك؟ هذه هي الوظيفة.

طيب؛ لما يفرقون بين الحقيقة والمجاز؛ وأن ما يتوقف على القرينة يكون مجازًا دون غيره؛ هنا القرينة اختلفت، القرينة هنا هي التي تعين وتعيِّن المعنى المراد، وليس هي التي تصرف، فرق بين ما يصرف وبين ما يحدد، له أن يستعمل كيف شاء وعليَّ أن أقلد، هنا القرينة وظيفتها كذا، آمنا وسلَّمنا، هنا؛ آمنا وسلَّمنا، هذه هي قضية المجاز، ليأخذني إلى الحفرة التي وقع هو فيها.

ولذلك أنا أؤكد دائمًا أن المنظومة هذه بما أنها ليست محترمة؛ فلابد أن نناقشه في كل خطوة، لا أسلِّم له، قد يقول صحيح وقد لا يقول صحيح، بس ناقشه لا تقلده.

القرينة عند عامة علماء البلاغة ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول:** قرينة عقلية، ويمثلون لها بقول الله ﷻ: واسأل القرية. العقل يدرك أن سؤال القرية لا يصح، فيُفهم أن المراد أهلها، طبعًا هذه المسألة سنتناولها بإذن الله في حديثنا عن الأمثلة المجازية.

- **القسم الثاني:** القرينة العرفية، مثل بنى الأمير المدينة، مشاركة الأمير في البناء، وإن كانت غير ممتنعة عقلًا؛ ممكن يأتي ويشارك، ولكن العُرف والعادة؛ تمنع أن يباشر الأمير العمل بنفسه، ويُفهم من ذلك أن المراد أن الأمير أمر بذلك، بنى الأمير المدينة؛ أي أمر ببناء المدينة وخططت لذلك، أما أنه جاء ونقل كذا، هذه قرينة عرفية.

- **القسم الثالث:** القرينة اللفظية، مثل: تقول هذا أسدٌ شاك السلاح، أو هذا أسدٌ حسن الثياب، أو رأيت أسدًا يخطُب، هذه كلها قرائن لفظية، وبعضهم يجعلها قسمين عقلية ولفظية أو لفظية وحالية.

ويفسر لفظية: بأنها عبارة عن لفظٍ موجود في الكلام أو في الجملة؛ يدل على أن المعنى المراد أو المقصود يغاير دلالة الأطفال الحقيقين.

والقرينة الحالية: قرينةٌ غير لفظية، يُستدل عليها من سياق الكلام، مثل أن تقول عند رؤية امرأةٍ جميلة مثلًا تقول: أطل البدر، سياق الحال وهو ظهور المرأة؛ هو القرينة التي دلت على أن البدر مستعملٌ هنا استعمالًا مجازيًّا في المرأة، وأنه قد هُجر دلالته الحقيقية إلى هذه الدلالة المجازية.

نأتي الآن نرى: تطبيق المجازيين لما قرروه في باب الأسماء والصفات.

هذا الكتاب من الكتب التي أُلفت في المجاز، ومن أشهر الكتب التي أُلفت في المجاز، معروف بـ «مجاز القرآن»، وعنوانه كاملًا: «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز»، لعز الدين بن عبدالسلام معروف، توفي سنة ٦٦٠، ذكر هنا أمثلة من المجاز في الصفات من صفحة ٤٢٨ إلى ٤٥٢، كثير من الصفات، كلها مجاز، والعلاقات التي ذكرها متناولة، والقرائن التي ذكرها متنوعة ولكنها ترجع إلى شيء واحد هذا الذي نشير إليه، وسنشير إلى علاقةٍ معينة سيأتي ذكرها بالتفصيل.

إذا أردنا أن نرى تطبيقهم في باب الأسماء والصفات؛ أقول هذا كمثال: نكتشف بسهولة تحكمهم في هذا الباب، وأنه لا وجود هنا لما سموه قرائن لفظية أو..، وإنما ينحصر الأمر في القرينة العقلية، القرائن كم قسم؟ ثلاثة، كل ما سنجده قرائن عقلية بل قرينة.

يقول أحد البحاثين: **إن الراصد لكثيرٍ من المخالفات العقدية**، -رغم أن هو من القائلين بالمجاز-، **إن الراصد لكثيرٍ من المخالفات العقدية يلحظ أن من أهم أسبابها هو الاعتماد على القرينة العقلية، وإذا جاءوا مثلًا إلى قوله تعالى في سورة الفجر:** ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر:٢٢]، قالوا: إنه مجازٌ بالحذف، كما ذكر هذا هنا.

فإذا بحثت عن تعليلٍ لهذا التأويل؛ رأيتهم يعزون ذلك لاستحالته عقلًا، طيب؛ ما هي القرينة؟ لأنه يستحيل عقلًا أن يجيء الله ﷻ، لماذا يستحيل عقلًا؟ لأن المجيء هذا يستلزم الانتقال، والانتقال يستلزم الحركة، والحركة تستلزم الحدوث، وإذا تعارض العقل والنقل فالمقدم هو العقل، رأيت إلى ماذا وصلنا؟ وصلنا إلى حيث بدأنا، من هنا بدايتهم وإلى هنا نهايتهم، كل المنظومة هذه هي هكذا، المنظومة هذه بكاملها، الخطوات الكثيرة التي كثَّروها للتعمية، إنما الهدف هو الوصول إلى هذا، وإلا الله ﷻ يقول: وجاء ربك، ما الذي يكلفك؟ يستلزم، يستلزم، يستلزم..، طيب؛ ما شاء الله أنت الذي تُلزم الله ﷻ، وما أكثر هذه النصوص التي سيمت بهذا التأويل، يقول شيخ الإسلام وهذا سنذكره -إن شاء الله- في إبطال المجاز من خلال اللوازم الفاسدة، من اللوازم الفاسدة؛ أن أكثر القرآن مجاز، أكثر النصوص مجاز، وإذا قلت مجاز؛ معناها خلاف الأصل، وإذا قلت خلاف الأصل؛ إذن هو دونها.

هم لما يتحدثون عن التطور الدلالي وأن المجاز يمثل تطورًا دلاليًّا فيه انتقال من مرحلة إلى مرحلة؛ هنا ينفخون في المجاز وكذا وكذا، ولكن لما يأتون إلى المجاز في باب الأسماء والصفات؛ لا، هذا دون الأصل، يصح نفيُّه، يصح كذا، يصح كذا، والمخرج من هذه الأمور كلها؛ أن لا تقلدهم، تبحث أنت بنفسك، بعد البحث إذا وصلت إلى نتيجة؛ حتى خطأك محترم، حتى خطأك معتبر، ولكن إذا قلدته؛ فصوابك أيضًا ليس محترم، تقلده على ماذا؟ أنت رأيت أنه يعبث بالنصوص بهذه.

وإذا تحدثوا عن المشاكلة؛ -المشاكلة ذكر الشيء بلفظه لوقوعه في صحبة ذلك الغير-، جعلوا من أمثلتها قوله ﷻ في سورة المائدة: ﴿ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١١٦ ﴾ [المائدة:١١٦]، وصرحوا أن مجيء نفس الله إنما هو من باب المشاكلة، ﴿ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ ﴾، ﴿ وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ ﴾؛ ذُكر مشاكلةً، لأنه ذُكر هنا تعلم ما في نفسي، من باب المشاكلة ذُكر، -ما شاء الله، ما شاء الله-، قالوا: وصرحوا أن مجيء نفس الله إنما هو من باب المشاكلة متكئين على جانب العقل في استحالة أن يكون لله نفسًا، الله ﷻ يُثبت وهذا يقول يستحيل.

يقول هذا الباحث: **ومن خلال عرضي لما وقع فيه كثيرٌ من البلاغيين من مخالفات لمعتقد أهل السنة؛ أدركت أن جُل ذلك بسبب الاعتماد على القرينة العقلية.**

هناك كتيِّب أنصحكم باقتنائه: «المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة»، للدكتور محمد الصامل، هذا من كبار دكاترة البلاغة في جامعة الإمام، أنا جلست معه واستفدت منه، وهو من القائلين بالمجاز.

وعلى هذا؛ ترا إنكار المجاز وخاصةً إذا كان متخصصًا هناك -كما يقولون- إرهاق، ليس من السهل أن يقول...، لا، لا، تجد هذا الدكتور من هنا ينكر، ومن هنا ينكر، ومن هنا ينكر، بس مع ذلك يقول أنا أقول بالمجاز، خليه ينكر ويشوف (١٨:٢٢) القسم.

وعلى هذا نستطيع أن نقرر وبكل سقطةٍ واطمئنان على -هذا كلامي- أن المتكلمين أضافوا بند القرينة في باب المجاز لمزيدٍ من التوغل في التعمية على أغراضهم الفاسدة، علاقة، قرينة، كذا، كذا، السلسلة طويلة، والتستر وراد حشدٍ من الاصطلاحات لتمرير الباطل وسط سياجٍ قد زوِّد بعدة قنوات توفر له الشرعية المطلوبة حسب زعمهم.

كل ذلك لتتم عملية التأويل التي يصطنعون لها هذه الاصطلاحات وهي المقصودة في النهاية التأويل تحت غطاءٍ منيعٍ من الضوابط التي تستمد قوتها مما هُيئت لها من مصطلحات الجوهر، ليس وراءها إلا التمويه والتلبيس، والقضية من بدايتها إلى نهايتها محكومةٍ بأصلهم الفاسد، الذي أصلوه لإبعاد النصوص وهو التحكيم العقلي.

نحن الآن نريد أن نناقش المجازيين في هذه القضية: القرينة.

هناك كتب حقيقة اطلعت عليها؛ جميلة جدًّا، وأشير هنا إلى مقال أو دراسة كتبها الدكتور أحمد محمد علي، يبدو أنه من مصر، وقد أشاد بدراسته عددٌ من المختصين بالبلاغة من أهل السنة، وهل الدراسة تشتمل على آراء سديدة في الموضوع؟ أهمها –وهو من القائلين بالمجاز– وأنا ذكرت لكم هذا الذي يُبيِّنُه الآن أبين فيه كيف أنهم على القول بالمجاز يعبثون فيه.

والقرينة؛ أنا عنونت لها هنا؛ القرينة في المجاز بين الحقيقة والوهم.

أهم ما في هذه الدراسة؛ وقفته الطويلة مع ما نُسِج حول القرينة العقلية، وإبطال هذه النظرية بنفَسٍ هادئ استنادًا على حقائق ثابتة مع العلم، بأنه من القائلين بالمجاز.

ما سأذكره هنا: –أكرر– يُبين مدى ما عليه المجازيون من التحكم والاضطراب والفساد، حتى على القول به، وأشير إلى ما ذكرته سابقًا، أن ما يطلق عليه المتكلم حقيقةً؛ يُطلق عليه الصوفي مجازًا، تذكرون؟ لأن الصوفية لما يأتون ويأولون؛ ما يرضون أن يطلقوا على تأويلاتهم أنها مجاز، هم يقولون: نحن تركنا المجاز إلى الحقيقة، والمتكلمون يقولون: تركنا الحقيقة إلى المجاز، مَن يحكم بينهم؟ المتكلمون أنفسهم، أذكر منهم الرازي في كتابٍ له ألَّفه في أسماء الله الحسنى وهو مطبوع، ذكر فيه طبقات العلماء، الرازي كما تعرفون إمام المتكلمين في وقته بلا منازع، إلى الآن لما يقال الإمام؛ هو المراد، في الأصول وفي علم الكلام، ذكر أن أهل العلم خمس طبقات.

الطبقة الأولى: الصوفية.

الطبقة الثانية: المتكلمون.

أشير هنا إلى أولًا: روافض نظرية القرينة العقلية.

نظرية القرينة العقلية هذه؛ ما هي روافضها عندهم؟ هذه النظرية تنبني على دعامتين أساسيتين، هما:

الأولى: قياس الغائب على الشاهد.

الثانية: اعتبار المتلقي هو المرجع في المجاز.

أنا الآن لما أتحدث وأنتم تسمعون، نريد أن نحكم على كلمة قلتها بأنها مجاز، مَن الأصل فيها؟ أنا أو أنتم؟ المفروض أنا، أليس كذلك؟ والمجازيون متفقون على هذا، أن الأصل ليس المتلقي، إنما هو المتكلم، ولكن الواقع يدل على أن الأصل عندهم هو المتلقي، دائمًا، وإلا ما الذي برر لهذا أن يؤلف هذا الكتاب الطويل العريض، هذا مجاز وهذا مجاز وهذا مجاز، مع أن في كثير من المواضع؛ القرائن تدل على خلاف ما يقول، عدم وجود القرينة؛ -هذه قرينة على إرادة الحقيقة- إذا وجِدت قرينة تؤكد الحقيقة؛ هنا تتأكد الحقيقة، عندهم لا.

نبدأ بالدعامة الأولى:

هذه الدعامة طويلة، فلذلك آمل أن تكونوا مع الموضوع -ليس معي- مع الموضوع.

ينطلق المتكلمون في أكثر تعاملهم مع النصوص الواردة في الأمور الغيبية، ومنها الصفات الإلهية، ينطلقون من قياس الغائب على الشاهد.

الغائب؛ يُطلق على الله ﷻ من حيث أنه غيبٌ بالنسبة لنا، ولا يجوز إطلاقه على الله ﷻ من حيث أنه يغيب عليه شيء، وهو غيبٌ بالنسبة لنا، ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ [البقرة:٢-٣]، من الغيب؛ ما يتعلق بالله ﷻ، هو غيبٌ، وليس هناك شيءٌ غيبٌ بالنسبة لله ﷻ، هذا الاصطلاح على ما فيه هو مصطلح معروف، قياس الغائب على الشاهد، أي تقيس الأمور التي لا تعرفها على الأمور التي تعرفها أو تزعُم أنك تعرفها، ومن ثَم فمقياس المجاز عندهم هو علمهم المحدود بهذا الكون المشاهد، فما عرفوه فهو حقيقة وما لم يعرفوه فليس كذلك.

□

لتوضيح هذا؛ أقتبس هنا من مقال الدكتور المذكور أحمد محمد علي: **لا شك أن الإنسان قد فُضِّل بخصيصة النطق والكلام، ولا يشاركه فيهما شيءٌ من عالم النبات أو الحيوان أو الجمادات، ومن هنا: فإن مخاطبة العربي القديم لِطَلَل يخاطبها والأثر والدِمَن** –جمع دِمنَه، آثار الدار والناس–، **مخاطبته لها واستنطاقه وسؤاله إياه ومحاورته،** –هل هي حقائق؟– **كلها من قبيل المجازات على المفهوم المتعارف بين القائلين بها، ولا شيء منها يمكن أن يتصل بالحقيقة من قريبٍ أو بعيد.**

أمر على هذه الخيمة مثلًا بعد سنة، وأخاطبها بأن كان لي فيها كذا وكذا وزملاء وأصدقاء وكذا، أين هم؟ وأخاطبها، لا أحد يلومني في هذا الخطاب، ولكن هل أعتقد أنها ستجيبني؟ هذا من باب التجوز، من باب التوسع، أليس كذلك؟ ولا يختلف عالم الحيوان في نظر الإنسان عن الجمادات في هذه الحقيقة، وهي لا تنطق ولا تتكلم ومَن نسب إليها الكلام فبطريق التوسع.

نذكر أمثلة من هذا: عنترة يقول في جواده: عنترة توفي قبل الهجرة بـ ٢٢ سنة، من أشهر فرسان العرب، يقول في جواده:

لَـو كـانَ يَـدري مـا المُحـاوَرَةُ اِشـتَكى ... وَلَكـانَ لَـو عَلِـمَ الكَـلامَ مُكَلِّمـي

إذن؛ ينفي عنه حقيقة الكلام، وحقيقة الشكوى، ينفي، لكنه لا ينفي فَهمه لحال جواده، فالعَبرة والتحَمحُمُ هي لغته التي يشتكي بها، يقول:

فَـازوَرَّ مِـن وَقـعِ القَنـا بِلَبانِـهِ ... وَشَـكا إِلَـيَّ بِعَبـرَةٍ وَتَحَمحُـمِ

شكا إلي، هو يفهمه وهو يفهمه، أليس كذلك؟

كذلك؛ نفس عنترة، كان مغرمًا بابنة عمه عبلة، وقل أن تخلو له قصيدة من ذكرها، يقول:

يـا دارَ عَبلَـةَ بِـالجَواءِ تَكَلَّمـي ... وَعَمـي صَـباحًا دارَ عَبلَـةَ وَاسـلَمي

لا أحد يشك أن لا هناك كلام من دار عبلة ولا حوار، ولكنها قد تُنبئ بظاهر حالها للكثير والكثير، وهو نفسه يقول:

هَـل غـادَرَ الشُـعَراءُ مِـن مُتَـرَدَّمِ ... أَم هَـل عَرَفـتَ الـدارَ بَعـدَ تَـوَهُّمِ

أَعْيَـاكَ رَسْـمُ الـدَّارِ لَـم يَـتَكَلَّمِ ... حتـى تَكَلَّـمَ كَالأَصَـمِّ الأَعْجَـمِ

هو نفسه يقول، فالكلام المُثبت في الشطر الثاني؛ من باب التوسع، لا حقيقة له، والكلام المنفي هو الحقيقة، وإذا لم يكن هناك كلامٌ وحوارٌ ولغة؛ فهناك دلالة مستفادة، أليس كذلك؟ نحن سنأتي إلى الحقيقة، نذكر هذه الشواهد، أن هذه الأمور مفهومة عند العرب، وسنأتي للحقيقة.

يقول أيضًا زُهير بن أبي سلمى، يقول:

فَلَمَّـــا عَرَفْـــتُ الـــدّارَ قُلْـــتُ لِرَبْعِهـــا ... أَلَا انْعَـــمْ صَـــباحًا أَيُّهـــا الرَّبْـــعُ واسْـــلَمِ

ويقول أحدهم وهو المثقب العبدي، يقول:

تَقـــولُ وَقـــد دَرَأتُ لَهـــا وَضـــيني ... أَهَـــذا دِينُـــهُ أَبَـــدًا وَديني

أَكُـــلُّ الـــدَهرِ حَـــلٌّ وَارتِحـــالٌ ... فَـــلا يُبقـــي عَلَـــيَّ وَلا يَقيني

تقول؛ وهي لم تقل شيئًا، ولم يسمع هو شيئًا، ولكن الناس كلهم يفهمون أن هذا من باب التوسع، وقد نسب إليها ما لا يمكن أن يكون حقيقة.

وكذلك العصافير:

يـــا ليلـــةً لـــي بجـــوارين ســـاهرةً ... حتـــى تكلَّـــم في الُصـــبْحِ العَصَـــافِيرُ

هذا نوع من التوسع، ولكن لما جاء النبي ﷺ وحدَّث الناس بكلام البقرة وكلام الذئب؛ تعجَّب الناس، في كل هذه الأمثلة والأمثلة كثيرة، هل هناك مَن يتعجَّب؟ أبدًا، جاء النبي ﷺ وحدَّث الناس بكلام البقرة وكلام الذئب والناس تعجَّبوا، في حين لم يُعلم أحدٌ تعجَّب من كلام عصافير هذا الشاعر وقول ناقة المثقب العبدي، ولكن هنا سيتعجبون.

لاحظ؛ في حديث البخاري الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الصبح ثم أقبل على الناس فقال: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقَرَةً إذ رَكِبَها فَضَرَبَها، فَقَالَتْ: إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِهَذَا»، أنا لست حِصانًا تركبني، «إِنَّمَا خُلِقْنا لِلْحَرْثِ»، فقال الناس: سبحان الله بقرةٌ تتكلم! استغربوا، أليس كذلك؟ فماذا قال النبي ﷺ: «أُومِنُ بِهَذا أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ»، وما هما ثمَّ، هذا من فضائل...، -سبحان الله-، هذا هو الإيمان، مع هذا يأت بعض الناس ويسبوا الشيخين، والله الواحد أحيانًا ما يدري ماذا يقول.

لا زلنا في الحديث: «وَبَيْنَما رَجُلٌ فِي غَنَمِهِ، إِذ عَدَا الذِّئْبُ فَذهَبَ مِنْهَا بِشَاةً، فَطَلَبَ حَتَّى كَأَنَّهُ اسْتَنْقَذَهَا مِنْهُ، -استنقذ من الذئب- فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ: هذا استنقذتها مني؛ فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ، يَوْمَ لَا رَاعِ لَهَا غَيْرِي؟» فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ ذئبٌ يتكلم! فَقَالَ النبي ﷺ: «فَإِنِّي أُومِنُ بِهَذا، أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»، وما هما ثَمَّ، الحديث أخرجه البخاري ومسلم، البخاري أخرجه في كتاب الأنبياء، وأخرجه في مواضع، وكذلك في مسلم.

فهل هذا الكلام الآن مثل كلام تلك الناقة وتلك العصافير و...، أليس هناك فرق؟ لأن هناك فرق جوهري؛ تعجَّب الناس، هل يمكن أن يكون كلام الذئب والبقرة ككلام عصافير العتابي وكلام ناقة المثقب العبدي؟ إنهم لا شك مختلفان، فما هنا؛ فَهمه المسلمون على نحوٍ لم يكن عليه فَهمُهم هناك.

أيضًا من هذا الباب؛ قول النبي ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُكَلِّمَ السِّبَاعُ الإِنْسَ، وَحَتَّى تُكَلِّمَ الرَّجُلَ وَشِرَاكُ نَعْلِهِ وَعَذَبَةُ سَوْطِهِ وَتُخْبِرَهُ فَخِذُهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ مِنْ بَعْدِهِ»، والحديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهم والحديث صحيح، ذكره الشيخ الألباني في الصحيح.

النبي ﷺ يخبرنا عن كلام الحيوان وكلام الجماد، ولا يُعقل أن يكون هذا كذاك، ككلام الناقة وغيره، الكلام هنا يختلف، الكلام هنا كلامٌ حقيقي.

من هذا الباب؛ قول الله ﷻ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾﴾ [النمل:١٦]، كل هذه تدل على ماذا؟ أن هذا منطقٌ حقيقيٌّ، ليس من قبيل ما يذكرونه أنه من باب فَهم الحال.

طيب؛ الآن أنت لما تحكُم على ما سمعته من النبي ﷺ أنه مجاز أيضًا، أليس هذا خلط بين الأمور؟ ما رأيكم؟ هل هذا مثل ذاك؟ المسلمون لما سمعوا، كيف استقبلوا كلام النبي ﷺ في هذه الأحاديث؟ استقبلوه بالدهشة والحيرة وأنه شيءٌ لم يألفوه، أليس كذلك؟ لماذا؟ لأن هناك شيء وهنا شيء، أنت الآن لما تخلط بين هذا وهذا بحُجة أنك لم تعرف أن البقرة تتكلم وأنه ليس لها عندها أدوات الكلام، وأن الفخذ وأن كذا كذا لا يتكلم كلامًا حقيقيًّا لأنك...، أنت الآن خلطت بين الأمور، وهذا الخلط يأتي من دعواك أنك تعرف حقائق الأمور، وهذا من الجهل الذي يقع فيه هؤلاء، بدأ فيها أرسطو يريد أن يعرف حقائق الأمور، وتوفي ولم يعرف حقيقة الإنسان، ولم يعرف حقيقة مَن خلقه، ولم يعرف مَن خلقه

وهل هو مخلوق و...، وكذلك الفلاسفة وكذلك هؤلاء الذين..، هؤلاء كلهم عندي معذورون، ولكن أنتم مسلمون، المتكلمون، فلماذا هذا الخلط.

إذن؛ بين تلك الأنواع وبين هذا النوع؛ فرقٌ شاسع، والذي يُهدر هذا الفرق في أقل الأحوال يقال له: لابد أن تحترم النصوص، لابد أن تحترم مقام النبوة، مقام الغيب، ممن أهدر هذا الفرق؛ أهدره من أوسع أبوابه، العز بن عبدالسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: -ذكر أنواع مجاز التشبيه، في النوع السادس والثلاثين-: التجوز بلسان المقال عن دلالة الحال لاشتراكهما في الدلالة، وله أمثلة:

أحدها: قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [الإسراء:٤٤].

هذا مَن يقوله؟ هذا قول مَن؟

الطالب: الله تعالى.

الشيخ: طيب؛ هذا عنده مجاز.

المثال الثاني: قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الإسراء:٤٤].

ماذا يقول الله عَزَّوَجَلَّ بعدها؟ ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾ [الإسراء:٤٤]، هذا تأكيد الحقيقة.

المثال الثالث: قوله: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحشر:١].

-هذا كله من المجاز-.

وهذه من مجاز التشبيه، لما قامت دلالة المصنوع على قدرة صانعه وعلمه وإرادته وحياته وحكمته مقام دلالة اللفظ على هذه الأوصاف؛ تجوِّز بذلك عنه للاشتراك في الدلالة والتسبيح، للسَلم والتنزيه، ولما دلت هذه الأوصاف على انتفاء أضدادها؛ كانت سالبةً للعجز والجهل والموت والطبع عن الإله -سبحانه وتعالى-.

المثال الرابع: ﴿يَوۡمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٍ ٣٠﴾[ق:٣٠].

المثال الخامس: ﴿إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمۡ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ٩﴾[الإنسان:٩]، إنما قالوا: ذلك بلسان الحال لا بلسان المقال -أستغفر الله العظيم-.

المثال السادس: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ١١﴾ [فُصِّلَت:١١]، يقول: تجوَّز بقوله: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾، عن تأتِّيهما وانقيادهما لقدرته وإرادته.

ما قالتا. والله ﷻ ماذا يقول؟ ﴿قَالَتَآ﴾، وهذا يقول: لا ما...، هذا المجاز.

ذكر أمثلة أخرى أيضًا، من الأمثلة؛ ما ذكرته من قول عنترة:

فَـــازوَرَّ مِـــن وَقـــعِ القَنـــا بِلَبانِـــهِ وَشَـــكا إِلَـــيَّ بِعَبـــرَةٍ وَتَحَمحُـــمِ

يعني هذا مثل هذا، نوضح هذا الأمر بتوضيح أكثر.

الآن الله ﷻ نسب التسبيح إلى الجمادات، مَن الذي نسب؟ وهو الذي خلق هذه المخلوقات، إذن؛ إذا كان الله ﷻ هو الذي ينسب التسبيح إلى الجمادات، ونحن نعتقد أن هذا حقيقة وليس مجازًا، لماذا؟

أولًا: لأن الكلام صادرٌ عن مَن يعلم حقيقة هذا الأمر، فإخباره –سبحانه وتعالى– لا يصح صرفه عن ظاهره بناءً على معرفتنا الجزئية القاصرة، وإلا كان الحكم على المجاز؛ هو المستقبل لا المرسل، وهذا لا أحد يقول به.

ثانيًا: لأن قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾ [الإسراء:٤٤]؛ يقطع الطريق على كل محاولةٍ لإدخال المجاز، لأن التسبيح المجازي مفهومٌ لنا بسهولة ويُسر، تنظر إلى الجبل وتقول – سبحان الله– هذا المخلوق يدل على عظمة الله ﷻ وصنعه، مفهوم هذا، وهنا الله ﷻ يقول: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾، ومحاولة إغفال هذا كله وجعله أسلوب من المجاز، تعني أن ما نعلمه هو الحقيقة ولا حقيقة وراءها، هذا الذي أشرت إليه؛ هذا سلكه المتكلمون عمومًا، بدأ من المعتزلة، الجهمية، المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، ماذا قالوا هنا؟

يقول الزمخشري في آية الإسراء السابقة: **والمراد أنها تسبح بلسان الحال، حيث تدل على الصانع وعلى قدرته وعلى حكمته، فكأنها.** –ما شاء الله!– الله ﷻماذا يقول؟ يقول: كأنها: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [الإسراء:٤٤]، هذا يقول وكأنها! فكأنها تنطق بذلك، وكأنها تنزه الله ﷻ مما لا يجوز عليه من الشركاء وغيرها.

فإن قلت..، -طبعًا الزمخشري مَن هو في البلاغة-، فإن قلت: فما تصنع بقوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾، وهذا التسبيح مفقوهٌ ومعلوم؟ قلت: الخطاب للمشركين، وهم وإن كانوا إذا سُئلوا عن خالق السماوات والأرض قالوا الله، إلا أنهم لما جعلوا معه آلهةً مع إقرارهم؛ فكأنهم لم ينظروا ولم يُقروا، لأن نتيجة النظر الصحيح والإقرار الثابت، خلاف ما كانوا عليه، فإذن؛ لم يفقهوا التسبيح ولم يستوضحوا الدلالة على الخالق.

فإن قلت: -إشكال آخر-؛ ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾، فإن قلت: ﴿وَمَن فِيهِنَّ﴾، يسبحون على الحقيقة، -كيف في جملة واحدة بعضه مجاز وبعضه حقيقة؟- ومَن فيهن يسبحون على الحقيقة، وهم الملائكة والثقلان، وقد عُطفوا على السماوات والأرض، فما وجهه؟ قلت: التسبيح المجازي حاصلٌ في الجميع.

لأجلهم؛ نفى التسبيح الحقيقي منا أيضًا، جعلنا أيضًا من الجماد، وهو أولى بهذا، والله لأن يكون جمادًا؛ أحسن من أن يعبث بكلام الله ﷻ، مع العلم بأن كثيرًا مما كتبه إذا لم يكن فيه ما يخدم مذهبه؛ أبدع فيه، ولكن لما يأتي إلى مذهبه؛ هكذا يسقط.

يقول: التسبيح المجازي حاصلٌ في الجميع فوجب الحمل، (٠٢:٥٤) ، وإلا كانت الكلمة الواحدة في حالة واحدة محمولة على الحقيقة والمجاز.

هذا يقوله في تفسيره «الكشاف»، هكذا يقلب الزمخشري الحقيقة الناصعة ويتنكر لها، ويُغلِّب غير العقلاء على العقلاء، ويحمل تسبيح الجميع على التسبيح المجازي على الرغم مما استعرضه هو مما يؤكد عليه في الآية نفسها.

هذا مَن؟ الزمخشري.

نأتي إلى موقف أغرب منه، لأن هؤلاء المتكلمين لما يضيف أحدهم على أحدهم؛ ما شاء الله يأتي بالعجائب حتى يضيف.

وافقه فخر الدين الرازي، على أن التسبيح هنا مجازي، ووافقه على الخطوات هذه كلها، وأبى إلا أن يخطوا خطواتٍ أخرى نحو الانحراف، هذا كلامه؛ حيث قال بعد تقريره لبعض ما مر في كلام الزمخشري: **واعلم** -هؤلاء لما يقولون واعلم؛ ضع هناك خطوط، ما أمكنك من الخطوط-.

واعلم أنا لو جوَّزنا في الجماد أن يكون عالمًا متكلمًا؛ لعجزنا عن الاستدلال بكونه تعالى عالمًا.

طيب؛ هل تريد أن يكون الله ﷻ عالمًا أو لا تريد؟ إذا قلت عالمًا فلابد أن تقلده.

لعجزنا عن الاستدلال بكونه تعالى عالمًا قادرًا على كونه حيًّا.

هم الصفات السبع لما يثبتونها، كيف يثبتونها؟

أولًا: وجود هذه الموجودات وهي أدلة عقلية صحيحة، ولكن الإشكال في حصر الدلالة عليها.

أولًا: وجعلها هي الأصل ثانيًا، وإلا هي أدلة عقلية صحيحة.

وجود الموجودات؛ يدل على وجود موجودٍ خلقها، ولابد أن يكون قديرًا على خلقها، وإلا كيف يخلقها، أليس كذلك؟ طيب؛ وهذا الذي خلقها؛ لابد أن يكون قادرًا، ولابد أن يكون عالمًا بهذه التفاصيل حتى يخلقها، أليس كذلك؟ ولابد أن يكون مريدًا حتى يعطي كل شيءٍ وصفه الخاص به، والذي يكون قادرًا وعالمًا ومريدًا؛ لابد أن يكون حيًّا، كم صفة أثبتنا؟ أربعة؟ ومَن كان قادرًا عالمًا مريدًا حيًّا؛ لابد أن يكون سميعًا بصيرًا ومتكلمًا، لأن عدم هذه الصفات بالنسبة له عيب، هذا أنا أجملته لكم، وإلا التفصيل الذي يذكرونه؛ ما ينتهي من هنا إلى خراسان (١٨:٥٨)، أنا لخصت لكم، المهم هنا؛ أن كون الله ﷻ حي، كيف أثبتوه؟ أثبتوه على أنه قادر وعالم، الآن سيُفهم أكثر، لاحظ:

لو جوَّزنا في الجماد أن يكون عالمًا متكلمًا؛ لعجزنا عن الاستدلال بكونه تعالى عالمًا قادرًا على كونه حيًّا، وحينئذٍ يفسُد علينا باب العلم بكونه تعالى حيًّا.

يا ربي، سنقع في كارثة الآن...

وذلك كفرٌ فإنه يقال: إذا جاز في الجمادات أن تكون عالمةً بذات الله تعالى وصفاته وتسبحه –لا تنسوا، سيأتي، سيجعلها عالمةً، ولكن هنا لما أخبر الله ﷻ أنها تسبح؛ يُنكر، سيأتي أنه سيجعلها عالمةً، لا تنسوا– إذا جاز في الجمادات أن تكون عالمةً بذات الله تعالى وصفاته وتسبحه مع أنها ليست بأحياء فحينئذٍ لا يلزم من كون الشيء عالمًا قادرًا متكلمًا كونه حيًّا، فلم يلزم من كونه تعالى عالمًا قادرًا كونه حيًّا وذلك جهلٌ وكفرٌ، لأن من المعلوم بالضرورة أن مَن ليس بحي لم يكن عالمًا قادرًا متكلمًا، هذا هو القول الذي أطبق العلماء والمحققون عليه.

العلماء ماذا؟ طبعًا هو يقصد علماء الكلام والمنطق اليوناني، وما أبعده والله عن التحقيق.

طيب؛ ماذا تفعل بقوله: ولكن لا تفقهون تسبيحهم؟ أجاب عنه بكلامٍ طويلٍ لا يخرج في مجملة عن ما قرره الزمخشري.

لو أطلب من كل واحد منكم؛ أن يعلق على هذا الموقف، أو أريحكم بما كتبته (٠١:٠٠:٥٩) أنا قلت لا يكاد المرء يصدق بمثل هذا الهراء، لولا أنه مسطورٌ في كتاب لا يشك في نسبته إلى (٠١:٠١:١١)، هذا هو التفسير، كتاب التفسير مطبوع، وهو أضرب ما يكون من الزمخشري والرازي اللذَين صرفا شطرًا من عمرهما في تفسير القرآن الكريم، ولكنها الأهواء.

أقول: فليتدبر المسلم فيما يزعُم هؤلاء المتكلمون من الدفاع عن الإسلام، ولينظر كيف أنهم جعلوه عُرضةً لأدنى الشبهات، لا يستقيم بعضه إلا بتكذيب بعضه، وكيف أنهم استطاعوا تنحية الوحي عن أهم أمور العقيدة، وعلقوها بأواهٍ سخيفة، لا تثبُت أما أضعف التشكيكات والإشكالات، فالرازي وأمثاله لم يجدوا لإثبات حياته تعالى إلا هذا الدليل المسكين، ثم باتوا يحرصونه خوفًا من انهياره واستلزام ذلك لسلب الحياة عنه –سبحانه وتعالى– ولزوم الكفر بذلك، هذا جانب.

من ناحيةٍ أخرى؛ الآن الله أخبرنا بتسبيح الجمادات، وهؤلاء المجازيون أطبقوا على كونها مجازًا، ومنهم الرازي.

ومن ناحيةٍ أخرى؛ نقارن موقف الرازي هذا مع موقفٍ آخر له في مسألةٍ شبيهة، هذه المقارنة أهدِف منها إلى أمرين:

الأمر الأول: الحكم بالحقيقة والمجاز من الأمور التي تؤثر فيه نظرتك إلى القائل.

أنا الآن لو أقول لكم: والله سأقلب عليكم الخيمة هذه، كلكم ستضحكون، أليس كذلك؟ فأين أنتم الآن؟ ولكن جاء مسئول من البلدية وجاء بالجرافة ووقف هنا وقال سأقلب عليكم...، هل نظرتكم إليَّ ونظرتكم إليه سواء؟ تختلف، لماذا اختلفت؟ الكلام هو نفسه، لماذا؟ لأنكم نظرتم إلى...، أليس كذلك؟ الله ﷻ الذي خلق السماوات والأرض أخبرنا بأن هذه تسبح، جعلناها مجازًا.

الآن سيخبرنا أحد الملاحدة بشيء من هذا، فسيجعله الرازي حقيقة، لاحظ هنا:

نقارن موقف الرازي هذا مع موقفٍ آخر له في مسألة شبيهة وهي:

أنه تابع الفارابي وابن سينا في قول الأفلاك أحياء عاقلة متحركةً بالإرادة، وأن النفوس الفلكية تحرك أجسام الأفلاك في حركة شوقية تقصد منها التشبه بالعقول المفارقة.

أصل النظرية لأرسطو، وأخذها هؤلاء وحولوا فيها.

المهم هنا؛ أن تلك الأفلاك عالمة قادرة ومؤثرة، مَن الذي قال هذا؟ أول مَن قال بهذا: أرسطو، ثم هؤلاء، الفارابي و....

إذن؛ هي نظرية فلسفية ترجع في أصولها إلى أرسطو، وقد تابع الرازي أولئك الزنادقة في هذه النظرية، طيب يقول الدكتور محمد الزركاني، هذا له كتاب جميل جدًّا عن الرازي، «فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية» وهو أشعري، الرجل أشعري، ولكنه جاد في دراسته.

يقول: **وإذا صح لنا أن نجعل رأيه في آخر كتبه هو المعتمد؛ فإذن نقول أنه هاهنا من تلاميذ ابن سينا المخلصين المتابعين له في نظريته إلا في فروقٍ يسيرة.**

واستدل لها من الكتاب والسنة الآن، الله ﷻ ما أخبره، الآن أرسطو أخبره فبدأ يستدل له بالكتاب والسنة.

وقد عقد فصلًا في هذا عنوان الفصل، في الدلالة على أن الكواكب والأفلاك أحياءٌ ناطقة ثم قال: -هذا قاله في كتابه «المطالب العالية من العلم الإلهي» وهو من أواخر كتبه-.

يقول: **اعلم أن أهل الظاهر إذا سمعوا هذا الكلام استبعدوه.**

هؤلاء لما يقولون أهل الظاهر وأهل الباطن؛ فاعلم أن الانحراف بدأ يدخل في عمقٍ أكثر، يقول: أهل الظاهر إذا سمعوا هذا الكلام أن الكواكب والأفلاك أحياء ناطقة، استبعدوه، وهذا الاستبعاد مستبعد منهم جدًّا، **وذلك أنهم يروون خبرًا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الشمس عند الغروب يُذهب بها إلى تحت العرش».**

هكذا نقل...، طيب؛ انقل الحديث كما هو.

«وعند الطلوع تسجد لله تعالى سجدةً ثم تطلع».

قال: ومعلوم أن السجود لا يصح منها إلا إذا كانت عارفة بربها. وذلك يقتضي إثبات الحياة والقدرة والعلم، فوجب بمقتضى هذا الخبر: كون الشمس حيوانًا مطيعًا لله عز وجل.

إذن أقل شيء؛ كنت استثنيت هذه في التسبيح، ثم استدل على حياة الأفلاك ببعض الآيات، منها: قول الله ﷻ: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنبياء:٣٣].

وقوله سبحانه: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف:٤].

قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ [فصلت:١٢].

استدل بهذه الآيات كلها؛ لإثبات كونها عالمةً حيَّةً، أليست هناك مفارقة شاسعة جدًّا بين هذا؟ أليست القضية قضية تعظيم؟ الله ﷻ أخبر، فاتفقوا على صرفه إلى المجاز، هذا الكافر الملحد أخبر...، أذعنوا له وأسلسوا انقيادهم له، وهذه المقارنة تبين لنا مفارقةً شاسعةً بين موقف الرازي من نصوص الوحي وموقفه من أقوال الملاحدة، نحن لما نأتي هنا إلى مثل هذه الكتب...؛ هذا لما سرد الصفات مثلًا من هنا إلى... هذه كلها صفات، أمثلة، ولما يحكمون على هذه النصوص بأنها مجاز، مجاز، مجاز، كثيرٌ من الناس لما تناقشه..، لما تناقش أمثال هؤلاء؛ يغضب، يقول هذا عالم، لا شك أنه عالم، ولكن البدع جعلته ينحرف ويسقط بهذه الهوَّة، القضية قضية تعظيم كلام الله ﷻ، وكلام رسوله ﷺ.

أرسطو لما يخبرك؛ تُذعن له، والله ﷻ لما يخبرك تتفقون كلكم على أنه مجاز!، ثم يقال أن مَن ينكر المجاز هذا.. سدًّا للذريعة وأن المجاز لم يستخدم كذا، وأن المجاز مظهرٌ لغويٌّ راقي، وأنه تطورٌ دلاليٌّ، هذه السلسلة.. إلخ، على القول به، لاحظوا هذه المهزلة، والله هذه مهزلة.

أقول: الرازي لم يؤمن بتسبيح الجامد مع إخبار رب الأرض والسماوات بذلك، ودفع الآيات الصريحة الواردة في ذلك بما سبق من كلامه الباطل، ولكن لما ذهب أئمته في المعقولات الفلاسفة إلى كون الجمادات العلوية أحياء عاقلةً متحركةً بالإرادة؛ لم يتردد في الجزم بصحتها. -سبحان الله-.

تدرون لماذا لجأ أرسطو إلى جعلها عاقلةً؟ لأن أرسطو لا يعرف الخالق ولا يعرف المخلوق، هو يُرجع خلق هذا العالم إلى تلك الكوائن، لأنه ما يدري عن الخالق، طيب؛ أنت مسلم، ما الذي ألجأك إلى هذا، وهو يريد أن يخترع أي خرافة ينسب إليها خلق السماوات والأرض، أنت ما الذي اضطرك إلى هذا؟

أقول: لما ذهب أئمته في المعقولات إلى كون الجمادات العلوية أحياء عاقلة متحركة بالإرادة؛ لم يتردد في الجزم بصحته، بل والاستدلال على ذلك بأحاديث وآيات الكتاب، متكلفًا في تأويلها وتوفيقها مع تلك الفكرة الفلسفية على نحوٍ يبعث على الاستغراب، ولا شك أنها كلها جمادات، ولكن كلام الفلاسفة في تلك الجمادات يُصدَّق عند الرازي، وكلام رب الأرض والسماوات فيما خلقه وهو اللطيف الخبير؛ لا يمكن أن يُمشى على ظاهره، هذا هو حظ نصوص الكتاب والسنة من عقول هؤلاء المتكلمين، وقد يصل بهم الأمر في تقرير مبادئه وفي تأويل النصوص في سوء الأدب منتهاه، ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري، ابن الأنباري من العلماء الكبار ومن اللغويين، ولكن هذا كلامه...

يقول: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ [الأحزاب:٧٢].

يقول: **قال بعض الناس لو كانت الأمانة يجوز أن تُعرض على السماوات والأرض والجبال؛ لكانت تأبي تحمُّلها.**

الله ﷻ يقول: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ﴾، يقول: **لو كانت الأمانة يجوز أن تُعرض.**

ثم قال: **هذا من باب المجاز، كقول العرب: شكى إليَّ بعيري طول السير.**

معناه: لو كان يعقل لشكى، ولكنه لا يعقل ولا يشكو.

بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك فقال: لم يعرضها، هكذا.

يقول: ما عرض الله –جل ذكره– الأمانة على السماوات والأرض قط، وإنما هو من المجاز، على قول العرب: عرضت الحِمل على البعير فأبى أن يحمله.

أي وجدت البعير لا يصلح للحَمل ولا للعرض، فكذلك السماوات والأرض والجبال، لا تصلح للأمانة ولا لعرضها عليها. «الأضداد» لابن الأنباري نفسه.

وقد رد عليهم كثيرٌ من أهل السنة وليس هذا موضع البسط فيه، ومن الكتب الجميلة التي استفدت منها في ترتيب هذه الجُمل؛ كتاب: «التفسير اللغوي للقرآن الكريم»، للدكتور مساعد الطيار، كتاب جميل جدًّا.

نحن قلنا؛ روافد هذه النظرية؛ دعامتان:

الدعامة الأولى: قياس الغائب على الشاهد.

الدعامة الثانية: -وهي مختصرة- اعتبار المتلقي هو المرجع.

المتكلم يتكلم؛ والمستمع يتحكم، مهزلة، المتكلم حتى لو أخطأ هو وإرادته، لكن الكلام كلامه، أخطأ، لم يخطئ، هذا شأنه، ولكن المرجع هو المتكلم وليس المتلقي، اعتبار المتلقي هو المرجع في تحديد المجاز هو الرافد الثاني في تشكيل القرينة العقلية الباطلة، التي هي أهم ركائز منظومة المجاز عند المتكلمين.

ومن الأسئلة المُلحة في هذا الموضوع؛ هل القرينة المانعة قرينةٌ ثابتةٌ لا تقبل التغيير؟

هو بعبارةٍ أخرى: هل القرينة المانعة مانعةٌ بذاتها أو مانعةٌ بحسب علم الناس ومعرفتهم؟ وما مرجع المجاز؟ هل هو قصد المتكلم أو فهم السامع؟

إن من مظاهر العبث عند القائلين بالمجاز؛ هو اضطرابهم في هذه القضية المهمة جدًّا، فبينما يظهر من كلامهم ولا يبدو فيه أي خلافٍ بينهم؛ أن المرجع في المجاز؛ هو المرسل والقائل، في التقرير؛ هكذا يقرر، أن المرجع في المجاز والمرسل والقائل.

حتى جزم الدكتور أحمد الذي استفدت منه؛ يقول بأنه: لا يعرف أحدًا يقول بأن المرجع في المجاز هو المستقبِل.

ويؤيده ما قرره عبدالقاهر الجرجاني؛ ما خلاصته، يقول: **إننا إذا لم نعلم أن المتكلم قصد بكلامه المجاز؛ امتنع أن يوصف بالمجاز، حتى الجاهل إذا أسند الفعل إلى غير أهله بجهله وسوء اعتقاده؛ لا يوصف ذلك بالمجاز، بل يقال إن ذلك حقيقةٌ عند قائله.**

يقول الجرجاني: **وعلى هذا فلا يصح أن يكون قول الكفار: ﴿وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُ﴾** [الجاثية:٢٤]، **من باب التأويل والمجاز، وأن يكون الإنكار عليهم من جهة اللفظ، كيف وقد قال تعالى بعقب الحكاية عنهم: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾** [الجاثية:٢٤].

وقد عَد الجرجاني علم قصد القائل في الحكم بالمجاز إلى الحقيقة؛ أمرًا مهمًّا جدًّا، نصه في كتابه...، لا، لا، كتاب عبدالقاهر الجرجاني، في «أساس البلاغة» أو في كتاب آخر، لا، لا، هذا الجرجاني المتأخر، هذا الجرجاني من القرن الخامس، وهذاك من القرن التاسع أو نهاية القرن الثامن، لأنه توفي سنة ٨١٦، هذا متقدم، وأقدم منه الجرجاني الشاعر الذي له أبيات جميلة في تعظيم العلم والعلماء، أقدم منهم كلهم. -لا حول ولا قوة إلا بالله- على كل حال هذا كلامه...

أقول: بينما نراهم كذلك؛ نراهم في التطبيق يعتبرون المتلقي والمخاطب هو المرجع في ذلك، فيطلقون العنان لعقولهم لتقرر ما شاءت في تفسير كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ، ولو أردت أن أضرب الأمثلة لذلك لطال بي المقام.

وأقتبس هنا نص الدكتور أحمد محمد علي مرة أخرى، يقول: إن مرجع الحقيقة والمجاز هو المتكلم وليس السامع، فهو الذي يقيم القرينة إذا أراد المجاز، ويتركها إذا لم يرده، ينبغي لنا أن لا نتجاوز هذا الأصل المقرر، وعدم تجاوزه يقتضي اعتبار مقدار علمه بالحقيقة، فليس من المعقول أن نسوي بين أخبار الجاهل بالحقيقة والعالم بها أو بين عامة الناس وبين الأنبياء الذين يعلمون من الحقائق ما لا نعلم، أو بين علم الله المحيط بكل شيء وعلم ما سواه. انتهى كلامه.

ومما أكد عليه شيخ الإسلام: أنه لابد من اعتبار حال المتكلم في جميع الكلام، فإنه إذا عُرف المتكلم؛ فُهم من معنى كلامه ما لا يُفهم إذا لم يُعرف، لأنه بذلك يُعرف عادته في خطابه، واللفظ إنما يدل إذا عرف لغة المتكلم التي بها يتكلم، وهي عادته وعرفه الذي يعتاده في خطابه، ودلالة اللفظ على المعنى دلالةٌ قصديةٌ إراديَّةٌ اختياريه، فالمتكلم يريد دلالة اللفظ على المعنى، فإذا اعتاد أن يعبر باللفظ عن المعنى؛ كانت تلك لغته، ولهذا كل مَن كان له عناية بألفاظ الرسول ﷺ ومراده بها؛ عرف عادته في خطابه وتبيَّن له من مراده ما لا يتبيَّن إليه.

نحن لماذا نقدم فَهم الصحابة عمومًا؟ لأنهم تلاميذ النبي ﷺ (٠١:٢٢:٤٢)، ويعرفون عادة خطابه وأسلوب خطابه، ومنهج خطابه؛ ما لا يعرفه غيرهم، كما أنهم هم أصحاب هذه اللغة التي تكلم بها النبي ﷺ في ذلك الوقت، اللغة الآن حصل فيها ما حصل من...

ومما يؤيد ما تم تقريره هنا أن الصحابة ﭫ تعاملوا مع أخبار النبي ﷺ التي كانت تنسب إلى بعض الحيوانات والجمادات معاملة الحقيقة، ولذلك تعجبوا من كلام الذئب كما سبق، ولم يشك منهم أحدٌ فيما أخبر به ربنا –سبحانه وتعالى– أو نبيه ﷺ، حتى جاء هؤلاء المتكلمون الذين بدأوا يقيسون الأمور كلها، ولو كانت تتعلق بالغيب؛ يقيسونها بعقولهم المحدودة، بل والملوثة بكثيرٍ من أهواء الفلاسفة والمتفلسفة.

إذن؛ هذان الرافدان لفكرة القرينة، القياس الغائب على الشاهد، واعتبار المتلقي هو المرجع، كلاهما يفسدان المجاز على القول به أيضًا، على النحو الذي رأينا.

بقي أن نبيِّن رأي شيخ الإسلام بشيء من التفصيل في القرينة المجازية، وهذا إن شاء الله نتحدث عنه إذا وجدنا فرصة.

والله أعلم، وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.